التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٩)

د. لمياء محمد المغربي

أستاذ مساعد الاقتصاد – المعهد العالي للإدارة والسكرتارية

أولاً: مقدمة:

قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء:٧٠]. هكذا؛ يمكن القول أن حق الإنسان «ذكر أو أنثى» فى الحياة الكريمة والتمتع بالطيبات ليس وليد نظام قانوني معين، ولكن زرعه الله فى وجداننا – كجزء - من لدنه، وإن كان هناك تمييز أو تباين، ويرجع ذلك إلى عادات وتقاليد ومعتقدات المجتمعات المختلفة.

وبدون الدخول فى تفاصيل فنية وتاريخية من الممكن اختصار المراحل التي مرت بها المرأة فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المراحل: فكر الرفاهية الاجتماعي، فكر المساواة، سياسات الهيكلة الرأسمالية، أطروحات تأنيث الفقر، التمكين[١].

يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة من أهم القضايا التي احتلت مكانه مهمة على قائمة الأولويات للحكومات بصفة عامة والحكومة المصرية بصفة خاصة، وذلك بعد إعلان الأمم المتحدة أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات – الهدف الخامس من السبعة عشر هدفاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة، وأساساً ضرورياً لإحلال السلام والرخاء والاستدامة فى العالم[٢].

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة فى العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على مقدرة المرأة ومشاركتها الفعالة فى الحياة الاقتصادية على الرغم من الجهد المبذول لتحقيق التمكين الاقتصادي لها، ومن أهم هذه التحديات: انخفاض مشاركتها فى سوق العمل،

ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث بالمقارنة بالذكور، تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة فى سوق العمل ونجاحه فى القطاع الخاص غير الرسمي[٣].

والجدير بالملاحظة؛ أنه يمكن ملاحظة انخفاض مشاركة المرأة فى سوق العمل المصري من خلال عدم التمكين الاقتصادي لها، والذي يمكن تحليل أسبابه ومحاولة وضع الحلول المناسبة له، لتحقيق هدف التمكين الاقتصادي لها كخطوة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- اقتراح نموذج إحصائي لتوضيح أهمية العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة فى مصر.

٢- محاولة رسم سيناريو مقترح لتذليل هذه الصعاب؛ حتى يمكن رفع مساهمة المرأة المصرية فى سوق العمل، وتحقيق التمكين الاقتصادي لها، والذى يعتبر أداة لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: فروض الدراسة:

تفترض الدراسة الافتراضات الآتية:

١- هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مشاركة المرأة فى سوق العمل المصري والتنمية المستدامة.

٢- من الممكن رسم بعض السيناريوهات لزيادة مشاركة المرأة فى سوق العمل المصري وتحقيق التمكين الاقتصادي لها والتنمية المستدامة.

خامساً: منهج الدراسة:

سوف تعتمد الباحثة على المنهج الاستقرائي التحليلي، الذي يعتمد على الاطلاع على الدارسات السابقة المتعلقة بالدراسة لكى يتم تحقيق الأهداف السابق تحديدها، وسيتم عرض نموذج إحصائي مقترح لقياس العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٩).

سادساً: خطة الدراسة:

سوف تقسم الدراسة إلى المطالب الآتية:

- المطلب الأول: الدراسات السابقة.
- المطلب الثاني: حول مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة.
- المطلب الثالث: حول مفهوم التنمية المستدامة.
- المطلب الرابع: نموذج إحصائي مقترح حول العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة فى مصر.
- المطلب الخامس: نتائج الدراسة
- المطلب السادس: التوصيات
- المطلب السابع: قائمة المراجع

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

ومن الممكن تقسيمها إلى:

أ- دراسات تعرض – تاريخياً- لدور المرأة وأهميته داخل المجتمع خلال فترة من الفترات أو أدبيات تعرض لتاريخ المرأة داخل البرلمان أو فى إطار مشاركة المرأة فى مواقع صنع القرار

فى دراسة[٤] « المرأة والسياسة فى مصر»، تكشف عن دور المرأة فى مصر خلال الفترة ما بين (١٩٨١-٢٠٠٢) للتأكيد على أن السياسة لم تعد حكراً على أفراد قلائل؛ فالمرأة تستطيع أن تلعب دوراً نشطاً داخل الدول النامية تسهم فى دفع عجلة التنمية. فالدراسة تؤكد على أهمية المشاركة السياسية للوصول إلى الحرية السياسية، حيث إن متوسط نسبة المشاركة السياسية للمرأة فى الدول العربية بلغت ٣,٥٪، وتحدثت الدراسة عن المشاركة السياسية للمرأة فى الحضارة الفرعونية حيث كانت تشكل وضعاً لم يعرفه العالم - القديم أو الحديث - على مر العصور؛ حيث تبوأت خلاله مكانة رفيعة, فتدني مكانة المرأة ونسبة مشاركتها السياسية خلال العصر الحديث لا علاقة له بالدين الإسلامي وإنما إلى تدني الثقافة العربية[٥].

وتوصلت دراسة بعنوان: « تجربة المرأة المصرية فى الانتخابات التشريعية ... هل تتكرر خليجياً؟»[٦] إلى عدة نتائج أهمها: أن معظم الموضوعات التي تطرحها المرأة فى البرلمان حازت موافقة المجلس بنسبة ٦٨,١٪ من الموضوعات، وأن المستوى التعليمي للنائبة له أثر كبير على أدائها، كذلك ميولهن لمناقشة الموضوعات الاقتصادية والمالية واهتمامهن بتغليب المصلحة العامة على المصالح التي تخدم فئات محددة من الشعب[٧].

وفى دراسة بعنوان: « حرية التنظيم والأحزاب السياسية فى مصر»[٨] يتناول فيها قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٠٧٧ ويؤكد فيها أن حرية تكوين الأحزاب السياسية أحد أسس النظم الديمقراطية مستشهداً بقول أحد أساتذة الفقه الفرنسي: « لا حرية سياسية من دون الأحزاب، ولا يمكن تصور أي وجود للديمقراطية دونما تنظيم، والأحزاب هي التي تتولى هذا التنظيم»، كما أن قانون الأحزاب جاء بشروط عديدة تحول دون تكوين الأحزاب بحرية، كما أنه يخالف العديد من المبادئ

الدستورية أهمها: التعددية الحزبية، وحقوق الانتخاب والترشيح[٩].

وفى دراسة بعنوان: «المرأة فى العراق» [١٠] تناولت الباحثة تأثير العقوبات الدولية التي فُرضت على العراق، وما أدت إليه من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالتبعية أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، وعلى رأسها أوضاع المرأة العراقية، تقوم هذه الدراسة على شرح الطرق التي من خلالها تم إزالة الأنظمة القائمة على النوع. ويدور التساؤل الرئيسي حول ما فعله انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي بالمرأة العراقية؟ ما هو مصير المرأة العراقية عند غياب الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة؟[١١].

ودراسة أخرى[١٢]، تناولت فى مقالها أنه فى أواخر عامي ١٩٥٠، ١٩٦٠ تغير وضع الدول فى ظل النظام الناصري؛ حيث تعهدت الدولة بالمساواة بين الرجل والمرأة وأن تكون هذه المساواة بمثابة العقد الاجتماعي الجديد، واعتمدت الدولة فى تمكين المرأة على مختلف أبعاد التمكين اقتصادياً وقانونياً واجتماعياً وأيديولوجياً، وكان ذلك بمثابة أداة لتغير المجتمع المصري، وساهمت بذلك الحركة النسوية بإضفاء الشرعية السياسية لنظام جمال عبدالناصر، وكان هذا المقال بمثابة مرجع مهم فى تطور مفهوم المساواة[١٣].

وفى دراسة[١٤] بعنوان: «دعم المنظمات غير الحكومية المصرية، باتجاه تنفيذ خطة عمل بكين» يقوم المشروع على مجموعة من الأهداف منها بناء شبكة منظمات غير حكومية تغطى مصر على مختلف المستويات، أيضاً لعب دوراً أساسياً فى خلق حياة أفضل، ومناخ أحسن للمرأة فى مصر من حيث الصحة والتعليم، وحمايتها ضد الأساليب الخطأ فى التربية، وعمل استراتيجيات لدعم المساواة بين الرجل والمرأة فى كل شيء بالإضافة إلى تعزيز دور اتحاد النساء العرب، والهدف الأساسي للمشروع التحسين والبناء على خطة عمل «بكين» لبناء هيكل من المنظمات غير الحكومية بخطوة أبعد من التأسيس بل الدعم، واستطاعت الدراسة تحقيق أهداف الموضوع، بل إنها تجاوزتها، فالدراسة سعت إلى دعم المساواة بين الرجل والمرأة، وذلك بدون وضع آليات لتحقيق هذه المساواة[١٥].

وفى دراسة [١٦] بعنوان: «استطلاع رأى المرشحات لعضوية مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ فى المشاركة السياسية للمرأة»، قامت الباحثة بعرض الإطار النظري للمشاركة

السياسية للمرأة المصرية عن طريق التعريف بمفهوم المشاركة السياسية، والآراء والاتجاهات المختلفة فى تحديده وعرض تطور المشاركة السياسية للمرأة خلال العصور بدأ بالحضارة الفرعونية مروراً بمحطات هامة منها ثورة ١٩٥٢، وما عاقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى برلمان عام ٢٠٠٠، ومعرفة أثر الملامح العامة للمرشحات لعضوية مجلس شعب ٢٠٠٠ من سمات ديمغرافية وسياسية، وظروف التنشئة والتكوين السياسي وإدراكهن لمفاهيم المشاركة السياسية وخصائص النائبة البرلمانية، من سن ومستوى تعليمي وحالة اجتماعية ومهن أزواجهن وعضوية الأحزاب والنقابات. وتوصلت الدراسة إلى أن معظمهن فوق الـ ٥٠ سنة ذوات تعليم عالٍ ومهنٍ إدارية، كما يترشحن كمستقلات عمال بينما هن فى الغالب ينتمين للحرب الوطني[١٧].

كذلك فإن دراسة [١٨] بعنوان: « أساليب الإقناع والتأثير فى الحملة الانتخابية » تناولت فيها أهم المعوقات التي تواجه المرأة المرشحة، تلك المعوقات يمكن تقسيمها إلى: معوقات قانونية مثل إلغاء نظامَي تخصيص المقاعد والانتخاب بالقائمة، ومعوقات اقتصادية مثل ارتباط الانتخابات بالنقود للحاجة للإنفاق على الدعاية والحملة الانتخابية وجذب تأييد الناخبين، ومعوقات خاصة بالأحزاب حيث لا تساند المرأة اقتناعاً منها بأن فرص فوزها أقل من الرجال، ومعوقات ثقافية ترجع إلى انتشار قيم ثقافية لا تساعد على دعم المشاركة السياسية للمرأة. وأهم ما قدمته هذه الورقة هي المعوقات التي ترتبط بالمرشحات أنفسهن، حيث إن معظم المرشحات بدون تاريخ فى العمل العام، كما أن القدرات الاتصالية والتنظيمية لدى معظمهن ضعيفة[١٩].

(٢) أدبيات تتناول بالتحليل مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني للمرأة بصفة عامة:

فى دراسة[٢٠] بعنوان: « تمكين المرأة الريفية فى التنمية المستدامة فى ريف محافظة بغداد » استهدفت الدراسة التعرف على مستويات التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمهني للمرأة الريفية فى التنمية المستدامة فى ريف محافظة بغداد، وقد تم تحديد عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة، وقد تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها فيما يلي:

- **تشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثات فى الفئة المتوسطة من حيث مستوى التمكين الاجتماعي حيث بلغت نسبتهن ٦٤,١ ٪من المبحوثات.**

- **أوضحت نتائج الدراسة أن ٧٦٪ من المبحوثات تمكينهن الاقتصادي فى الفئة المتوسطة.**

- **اتضح أن حوالي ٦٢ ٪من المبحوثات مستوى التمكين السياسي لهن متوسط[٢١].**

كما استهدفت دراسة[٢٢] تحليل التمكين السياسي للمرأة الأردنية من حيث آلياته والتركيز على واقع مشاركة المرأة الأردنية فى العمل السياسي، ومن ثم التعرف على المعوقات التي تشكل عائقاً أمام تفعيل دور المرأة فى الحياة السياسية، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، حيث تم أخذ عينة المبحوثين من طلاب جامعة مؤتة بطريقة عمرية بالحصة، مع مراعاة تمثيل متغيرات النوع والكلية والفرقة الدراسية بالاعتماد فى ذلك على استمارة استبيان.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يلي:

- **يرتبط التمكين السياسي للمرأة الأردنية بعدد من المتغيرات المجتمعية من بينها مدى نضج وأهلية المجتمع لانخراط المرأة فى العمل العام والعمل السياسي.**

- **هناك تحسن فى وضع المرأة السياسي داخل المملكة نتيجة تعديلات تشريعية مثل تعديل قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية.**

- **على الرغم من تجديد الخطاب السياسي الرسمي على أهمية وضرورة المشاركة السياسية للمرأة، وبالرغم من زيادة نسبة الحضور النسوي فى المجال السياسي؛ إلا أن معدل تمكينها للعمل السياسي ما زال منخفضاً[٢٣].**

واستهدفت دراسة[٢٤] تحديد كفاءة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية فى مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من وجهة نظر أعضاء مجلس إدارة الجمعيات والعاملين، وتحديد فاعلية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية فى مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من وجهة نظر المستفيدين من الجمعية،

والتعرف على الصعوبات التي تحد من كفاءة وفاعلية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية فى مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وذلك بالجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بمركز الصف، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة التي بلغ حجمها ٣٧٠ مبحوثاً موزعين على النحو التالي (٥٢) عضو مجلس إدارة وعاملين، و(٣١٨) امرأة، مستخدمةً فى ذلك استمارة استبيان لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية فى مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، واستمارة استبيان للمرأة الريفية المستفيدة من خدمات الجمعيات الأهلية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن النساء اللاتي تحصل على مشروع صغير من الجمعية يبلغ عددهن ١٦٧ امرأة بنسبة (٨٤٪) من العينة، وفيما يتعلق بكفاءة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية فى مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية تتضمن عدة مؤشرات من أهمها:

- مدى قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها.
- مدى قدرة الجمعية على تنظيم أعمالها الداخلية.
- مدى توافر الموارد البشرية بالجمعية.
- مدى توافر الموارد المادية بالجمعية[٢٥].

واستهدفت دراسة أخرى[٢٦]، مقارنة بعض الخصائص الشخصية للريفيات قبل التمكين وبعد التمكين الاقتصادي والاجتماعي، والتعرف على الأثر الاقتصادي لتجربة تمكين المرأة الريفية من حيث التغير فى دخل الأسرة، وتنوع مصادر دخل الأسرة، والتغير فى فرص العمل المستقر، وتغير درجة المشاركة فى إدارة المشروعات الاقتصادية، والتغير فى القيمة المضافة للسلع والخدمات الناتجة عن المشروع، والتغير فى الوعي الاقتصادي، والتعرف على الأثر الاجتماعي لتجربة تمكين المرأة الريفية من حيث: التغير فى المشاركة الاجتماعية الرسمية، والتغير فى الاتجاه نحو أهمية المنظمات الأهلية، والتغير فى الاتجاه نحو إقامة المشروعات متناهية الصغر، والتغير فى مستوى الانفتاح الجغرافي.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة؛ فقد تم اختيار عينتين من الريفيات بقرية العصلوجي، أحدهما عينة تجريبية، والأخرى عينة ضابطة، وذلك من خلال سجلات (جمعية الأمل للرعاية الاجتماعية العصلوجي) حيث تقوم هذه الجمعية بإقراض الريفيات؛ وذلك لإقامة مشروعات، وقد تم اختيار (٥٠) مبحوثة تمثل العينة التجريبية، وهن من الريفيات اللاتي وجهن قروضهن لتنفيذ أنواع عديدة من المشروعات، وكذلك تم اختيار (٥٠) مبحوثة تمثلن العينة الضابطة، وهن من الريفيات المتقدمات بطلبات للحصول على قروض.

وقد أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة للطرف الأول أن الخصائص الشخصية للريفيات المبحوثات - قبل التمكين الاقتصادي والاجتماعي (فى العينة الضابطة)، والريفيات بعد التمكين الاقتصادي والاجتماعي (فى العينة التجريبية)- كانت على النحو التالي:

- أن إعطاء القروض قد وفرَّ فرص العمل الدائمة وقضى على البطالة بين الريفيات المبحوثات أفراد العينة التجريبية.

- كما أن خبرة إدارة المشروعات الصغيرة قد زادت بشكل ملحوظ لدى الريفيات اللواتي تسلمن القروض من بين أفراد العينة التجريبية.

أما بالنسبة للهدف الثاني فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

- فيما يخص تمكين المرأة الريفية اقتصادياً من حيث تنوع مصادر الدخل فقد دلت النتائج على حدوث تغير إيجابي فى تنوع مصادر دخول الريفيات المبحوثات من أفراد العينة التجريبية؛ نتيجة حصولهن على قروض وتشغيلها، وهي إشارة على زيادة درجة التمكين الاقتصادي لأفراد هذه العينة.

- بالنسبة لتمكين المرأة الريفية اقتصادياً من حيث التغير فى فرص العمل المستقر فقد أتضح من النتائج أن الزيادة فى فرص العمل الدائمة على حساب فرص العمل المؤقتة للريفيات من أفراد العينة التجريبية يعبر عن تغير إيجابي فى فرص العمل المستقر؛ نتيجة تشغيل القروض، وهو ما يدل على زيادة درجة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية فى هذا المجال.

أمـا بالنسبة للهدف الثالث والمتعلق بالآثار الاجتماعية لتجربة تمكين المرأة الريفية: فيما يخص تمكين المرأة الريفية اجتماعياً من حيث التغير فى المشاركة الاجتماعية الرسمية؛ فقد أشارت النتائج إلى زيادة فى التمكين الاجتماعي نتيجة حصول أفراد العينة التجريبية على القروض وتشغيلها.

أما بالنسبة لتمكين المرأة الريفية اجتماعياً من حيث التغير فى الاتجاه نحو المنظمات الأهلية فتشير النتائج إلى حدوث تغير إيجابي نحو أهمية المنظمات الأهلية نتيجة حصول المبحوثات الريفيات على القروض وتشغيلها ويعد هذا التغير الإيجابي أمراً طبيعياً؛ فالريفيات المبحوثات من أفراد العينة التجريبية حصلن على القروض من خلال منظمة أهلية وهي جمعية الأمل للرعاية الاجتماعية[٢٧].

واستهدفت دراسة أخرى[٢٨] التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات صاحبات المشاريع وأسرهن، ودراسة المشاريع من حيث الغايات والتمويل، والمشكلات والصعوبات التي تمت مواجهتها، وتقييم دور هذه المشاريع فى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات فى أسرهن ومجتمعهن المحلي، ومدى إسهام المشاريع فى تحسين المستوى المعيشي لأسر المقترضات.

وقد تم جمع البيانات من المقترضات فى قرية شمال الأردن (٥٠ مقترضة) عن طريق المقابلة باستخدام استبانة أعدت خصيصاً لهذه الدراسة.

وأوضحت النتائج: أن غالبية المقترضات من ذوات التعليم المتدني، ومعظمهن ربات البيوت، وأسرهن كبيرة الحجم، ودخلهن متدني قارب أو يقل عن خط الفقر، بالإضافة إلى وجود اضطراب فى الحياة العملية للأزواج.

وأن معظم المشاريع هي فى تربية الحيوانات وهي نشاط اقتصادي تقليدي فى المجتمع الريفي، وأن المقترضات واجهن صعوبات فى التنفيذ وفي التسويق والإنتاج، وصعوبات فى إيجاد كفلاء للقروض[٢٩].

كما استهدفت دراسة [٣٠] بعنوان: « تمكين المرأة ودورها فى عملية التنمية»، التعرف على أبعاد التمكين الكيفي والمهني والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بأجر فى القطاع الرسمي، والتعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات كالدخل وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية، وبين مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي

لدى المرأة العاملة بأجر فى القطاع الرسمي الحضري، والكشف عن الفروق بين الفئات الرئيسية للعينة من حيث مستوى التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي. وتحقيقاً لأهداف الدراسة؛ تم اختيار عينة بلغ حجمها ٣١٥ مفردة، موزعة على ثلاث فئات رئيسية هي: فئة الإدارة العليا، وهيئة التدريس، والإداريات، وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية من النساء العاملات فى قطاع التعليم الحكومي.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المرأة العاملة حققت نِسباً تتراوح ما بين الانخفاض والارتفاع داخل كل مؤشر من مؤشرات التمكين؛ فعلى مستوى التمكين المهني حققت تمكين أعلى مستوى اتخاذ القرارات وخصوصاً الإداريات، والمشاركة فى صنع وتنفيذ القرارات والذي ارتفع فى فئة الإدارة العليا بنسبة الثلث.

أما على مستوى التمكين الاقتصادي فقد تحقق للمرأة العاملة - فى عينة الدراسة- على مؤشرات اتخاذ القرارات تمكيناً فى اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها، والاستقلال فى بعض القرارات، والتخطيط والمشاركة فى اتخاذ قرارات الأسرة المادية.

أما على مستوى مؤشر الاستقلال والأمان الاقتصادي فلم يتحقق للمرأة العاملة مستوى من التمكين وخصوصاً فيما يتعلق بملكيتها للأصول والممتلكات.

أما على مستوى التمكين الاجتماعي فلم تحقق المرأة العاملة - فى عينة الدراسة - تمكيناً على مؤشر العضوية فى المنظمات وأنشطة الجمعيات الأهلية، وفيما يخص اتخاذ القرارات الأسرية فقد حققت تمكيناً فيه، بينما لم تحقق تمكيناً بالنسبة لنوعية القرارات وموقف الزوج نحو قراراتها ومشاركته فى المسئوليات المنزلية[٣١].

٢ - تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي أجريت فى مجال تمكين المرأة الاقتصادي؛ يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

١) لم تتفق الدراسات السابقة على تعريف موحد لمفهوم التمكين، كما لم تتفق كذلك على أسلوب قياس تمكين المرأة، مما يستدعي ضرورة التعرض لعدة تعريفات لهذا المفهوم، وكذا التعرض لأساليب القياس المختلفة؛ حتى يتسنى تبني مفهوم ومن ثم أداة للقياس أكثر دقة.

٢) إن بعض الدراسات السابقة قد تناولت مفهوم تمكين المرأة من خلال التركيز على أحد المحاور التي يتضمنها هذا المفهوم دون تبني المفهوم الأكثر شمولاً والذي يتضمن كل المحاور التي تندرج تحت هذا المفهوم (مثل: المحور الاجتماعي -المحور الاقتصادي - المحور السياسي)، الأمر الذي يتطلب إجراء مزيد من الدراسات الرامية إلى تحديد مفهوم أكثر شمولاً لتمكين المرأة، بحيث تدخل هذا المفهوم الجديد أهم المحاور المتعددة التي ينطوي عليها مصطلح" التمكين».

٣) اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة بقضية دور المرأة فى التنمية بصفة عامة، فى حين لم يتوافر اهتمام مماثل بدراسة قضية تمكين المرأة لتفعيل دورها التنموي، وهو ما سوف تحاول الدراسة الحالية تحقيقه.

المطلب الثاني: حول مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة:

يعد مجال التمكين الاقتصادي للنساء من المداخل الأساسية لإرساء المساواة بين النساء والرجال، ويستحضر هذا المجال أهميته من المقتضيات الدستورية التي أولت أهمية بالغة لتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً كمحدد أساسي لتدعيم دولة القانون[٣٢].

(١) نشأة مصطلح تمكين المرأة على المستوى الدولي:

شهد القرن العشرين اهتماماً متزايداً بقضايا حقوق المرأة، وأصبحت المرأة والأسرة محورين أساسيين من محاور عمل التجمعات والفعاليات الاجتماعية فى العالم، ونجحت الحركة النسوية فى نقل مطالباتها بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة من مجرد فكر وشعارات ترفعها وتروج له إلى مطالبات أممية تبنتها الاتفاقيات الدولية، فقد نصت المادة الثامنة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس؛ أي المساواة بين المرأة والرجل دون أي تمييز، وقد أكدت المادة الثانية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، وتنص المادة الثالثة فى العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الدول الأطراف فى هذا العهد تتعهد بضمان مساواة الذكور والإناث فى حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها فى هذا العهد[٣٣].

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله فى عملية التنمية، ووفقاً للمصادر اللغوية العربية فإن التمكين هو من مصدر للفعل(مكّن) وقد ورد الجذر (مكن) بمعانٍ متعددة منها:

- مُكْنُ الرَّجلُ عند النَّاس: صَارَذَا مَنْزِلَةٍ وَرِفْعَةٍ وشَأْنٍ.
- مَكُنَ البِنَاءُ: صَارَ قَوِيّاً.

أما مصطلح التمكين "Empowerment" فى اللغة الإنجليزية مستمد من الكلمة اللاتينية "Potter"وتعني أن يصبح الإنسان قادراً، والفعل"Empower" يعني إعطاء القوة القانونية أو السلطة الرسمية أو الاستطاعة، أما"ment" فهي نتاج لعملية التقوية أو التمكين. وتبدو القوة "Power" بوصفها الكلمة المحورية والمفتاحية فى المفهوم والتي تكسبه معناه ودلالاته[٣٤]. ثمة تعاريف كثيرة قدمت لمفهوم تمكين المرأة، اختلفت باختلاف زوايا اهتمام المعرفين وتباين خلفياتهم النظرية والمنهجية، وتعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UN-ESCWA,٢٠٠١)، تمكين المرأة بأنه: تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها - فردياً وجماعياً- واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة فى حياتها، فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل[٣٥].

يتألف تمكين المرأة « Women's Empowerment" من خمسة مكونات:

١. إحساس المرأة بقيمة الذات.

٢. حقها فى الحصول على الخيارات وتحديدها.

٣. حقها فى الوصول إلى الفرص والموارد.

٤. حقها فى امتلاك القدرة على التحكم فى حياتهم داخل المنزل وخارجه.

٥. قدرتها على التأثير فى اتجاه التغيير الاجتماعي لخلق نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدلاً على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي مجال اقتصاديات التنمية، يتم تعريف تمكين المرأة على أنه: العملية التي تكتسب من خلالها المرأة القدرة على اتخاذ خيارات حياتية استراتيجية فى سياق حرمانها من هذه القدرة فى السابق. كما أن القدرة على ممارسة الاختيار الفردي تستند إلى ثلاثة عناصر مترابطة (الموارد، والفاعلية، والإنجازات)؛ حيث تشير الموارد إلى الأدوات والتخصيصات المادية والبشرية والاجتماعية، والفاعلية هي القدرة أو الإحساس بالقدرة على تحديد أهداف الفرد، والعمل على أساسها، واتخاذ قرار بشأن نتائج الحياة الاستراتيجية الخاصة به، كما تشمل الإنجازات مجموعة متنوعة من النتائج تتراوح من تحسين الرفاهية إلى تحقيق تمثيل متساوٍ للمرأة فى

السياسة، بعبارة أخرى؛ الافتراض الأساسي هو أن تمكين المرأة هو: عملية امتلاك الموارد واستخدامها بطريقة فعالة للوصول إلى إنجازات معينة"[٣٦].

كما عرف تمكين المرأة بأنه: العمليات التي تساعد النساء اللاتي لا حول لهن ولا قوة «Powerless Women" فى الحصول على الاستقلال الذاتي والتحكم والثقة بالنفس، من خلال دعمهن بالإمكانيات والمهارات والمصادر للقيام بدور فعال فى الحياة العامة والخاصة"[٣٧].

ويشير اصطلاح التمكين فى استخدامه المعاصر إلى مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة المرأة فى الحياة. ويمكن تعريفه بأنه: العملية التي يمكن من خلالها سد الفجوة التمييزية بين الرجل والمرأة فى محاولة لتقوية دور كل منهما عن طريق المساواة بينهما فى مختلف فرص الحياة الإنسانية، التي يمكن لكل منهما القيام بها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[٣٨].

يقصد بالتمكين - وفقاً للبنك الدولي-: وضع المزيد من الموارد والقدرات فى متناول الأفراد – المرأة – بحيث يستطيعون المشاركة فى المؤسسات التي تعنى بحياتهم، والتفاوض معها والتأثير فيها ومراقبتها ومحاسبتها[٣٩].

وهذا المبدأ يحاول مواجهة عملية تهميش دور المرأة من خلال دمج النوع فى التنمية الاقتصادية. والتمكين يعطى للمرأة الاستقلالية، وإمكانية الاختيار فى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاعتماد على الذات. ويجب ألا يفهم أن حصول المرأة على السلطة يعنى السيطرة على الآخرين، فى موقف تكون المرأة فائزة والرجل خاسر، فالتمكين يعطى المرأة القدرة على التحكم فى الموارد المادية وغير المادية وإعادة توزيع السلطة مقارنة بالرجل، ويتطلب هذا الأمر إحداث تغيرات فى الهيكل الاجتماعي الذى يتسم بالتبعية، ثم يتبع ذلك مجموعة من التغيرات القانونية تشمل حقوق الملكية وقوانين العمل .... إلخ[٤٠].

ويعتمد تحقيق التمكين على ثلاث محاور هي:

المحور الأول: التمكين السياسي

وأهم مؤشراته:

- **نسبة النساء فى المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار ومجالس النواب.**
- **نسبة النساء اللاتي سجلن للتصويت والانتخاب.**

المحور الثاني: التمكين الاقتصادي

وأهم مؤشراته:

- **معدلات التوظيف للنساء مقارنة بالرجال.**
- **الفجوة فى المرتبات والأجور بين النساء والرجال.**
- **النسبة المئوية لملكية النساء مقارنة بالرجال.**
- **نسبة الإنفاق على بنود الصحة والتعليم للمرأة مقارنة بالرجل.**
- **الفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها الفنية والتكنولوجية (المقدمة من الحكومة أو مصادر أخرى) مقارنة بالرجل.**

المحور الثالث: التمكين الاجتماعي

وأهم مؤشراته:

- **عدد النساء فى المجتمع المدني.**
- **حرية الانتقال داخلياً وخارجياً مقارنة بالرجال.**
- **حرية اتخاذ قرار الإنجاب.**
- **نسبة النساء فى مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلى فى المشروعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية[٤١].**

(٢) أهم المتغيرات الاقتصادية وأثرها على أوضاع المرأة المصرية:

(٢/أ) برنامج الإصلاح الاقتصادي

وقد حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي فى مصر[٤٢] إنجازات ملموسة خاصة فى الجانب المالي والنقدي، إلا أنه لم يستطع تجاوز الكثير من الآثار السلبية، والتي سوف تكون لها انعكاساتها الواضحة على أوضاع المرأة وعلى مستوى الرفاهية بشكل عام، ومن أمثلة هذه الآثار ما يلى:

١- تنامي الاحتكارات وارتفاع معدلات التضخم.

٢- التأثير على ذوي الدخول المحدودة بفرض أعباء إضافية، تمثلت فى: الزيادات المتتالية فى أسعار الكهرباء والمنتجات البترولية، وزيادة الرسوم على الخدمات العامة مثل: البريد والاتصالات والمياه، فرض ضرائب جديدة مثل ضريبة المبيعات على مختلف السلع والخدمات وزيادة الضرائب الأخرى.

٣- تقليص حجم الإنفاق العام الموجه إلى الفقراء، والذى تمثل فى: الخفض التدريجي للنفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، ورفع يد الدولة تدريجياً عن الالتزام بتوفير فرص العمل مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة[٤٣].

(٢/ب) تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

من شأن تنفيذ الدولة للالتزامات المترتبة على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أن يؤثر على أوضاع المرأة من جوانب متعددة، ومن أمثلة ذلك ما يلى:

١- توقع ارتفاع أسعار السلع الزراعية نتيجة إلغاء الدعم على هذه السلع.

٢- توقع زيادة المنافسة فى سوق العمل نتيجة الالتزام بحرية انتقال الخدمات عبر الحدود[٤٤].

(٢/ج) أثر التحولات الهيكلية على تمكين المرأة فى مصر:

تعبر التحولات الهيكلية عن الجانب المادي لعملية التنمية، وعلى الرغم من وجود عدد من المؤشرات للتحول الهيكلي، إلا أن أكثرها استخداماً هو نصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالي.

وباستخدام مؤشر نسبة القطاعات الإنتاجية فى الناتج المحلى الإجمالي لعينة من ٨٥ دولة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٨، مقسمة لفترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات، والدخل الحقيقي للفرد معبر عنه بالمعدل الشرائي للدولار سنة ١٩٨٥، لوحظ أن أنماط التحول الهيكلي كانت على النحو التالي:

- نصيب قطاع الزراعة: يتجه نصيب الزراعة من الناتج المحلى الإجمالي نحو الانخفاض كلما تطور اقتصاد الدولة فى مراحل التنمية، ويصل إلى أدنى مستوى له عندما يبلغ الدخل الحقيقي للفرد ٧١٤٦ دولار أمريكي.

- نصيب قطاع الصناعة: يتجه نصيب قطاع الصناعة من الناتج المحلى الإجمالي نحو الارتفاع كلما تطور اقتصاد الدولة فى مراحل التنمية، ويصل إلى أعلى مستوى له عندما يبلغ الدخل الحقيقي للفرد ١٣٥٨٩ دولار أمريكي.

- نصيب قطاع الخدمات: يتجه نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلى الإجمالي نحو الارتفاع كلما تطور اقتصاد الدولة فى مراحل التنمية، ويصل إلى أعلى مستوى له عندما يبلغ الدخل الحقيقي للفرد ١٥٨٤ دولار أمريكي[٤٥].

ولرصد ملامح التحول الهيكلي فى الدول العربية بمقارنة دخل الفرد الحقيقي لكل دولة بدخل الفرد الحقيقي الذى يحدد مستويات الحدود القصوى للقطاعات المختلفة؛ ثبت أن:

- نصيب قطاع الزراعة سجل تراجعاً فى معظم الدول العربية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٨، وعلى الرغم من ذلك، فلم تتمكن أي من الدول العربية التي يشكل قطاع الزراعة فيها وزناً يعتد به من تحقيق إنجاز التحول الهيكلي المنشود.

- فشلت معظم الدول العربية فى تحقيق التحول الهيكلي فى قطاع الصناعة، وذلك بدلالة الدخل الحقيقي، وذلك باستثناء بعض الدول النفطية، وهى دول يشتمل فيها قطاع الصناعة على الصناعات الاستخراجية.

- تمكنت معظم الدول العربية من بلوغ القيمة القصوى لنصيب قطاع الخدمات، باستثناء دول اقتصاديات السلع الأولية[٤٦].

هذا وتشير الإحصاءات الحديثة إلى الأهمية النسبية لقطاع الخدمات فى الاقتصاد المصري.

وعلى أساس هذه النتائج؛ يتوقع أن يكون لقطاع الخدمات دوراً مهماً فى علاقة التحولات الهيكلية فى الدول العربية ومصر كذلك. وببحث العلاقة بين مؤشر تمكين المرأة كمتغير تابع، وأنصبة القطاعات الإنتاجية من الناتج المحلى الإجمالي كمتغيرات مستقلة، تبين أن زيادة نصيب كلاً من قطاعي الصناعة والزراعة من الناتج المحلى الإجمالي تؤدي إلى إضعاف المرأة، بينما تؤدي الزيادة فى نصيب قطاع الخدمات إلى زيادة تمكين المرأة بشكل واضح.

(٢/ء) مؤشرات أوضاع المرأة المصرية من منظور التنمية البشرية:

تعرف التنمية البشرية بأنها: "توسيع الفرص والخيارات المتاحة أمام الناس. وتتمثل هذه الخيارات فى:

١- أن يعيش الناس حياة أطول بصحة أفضل (دليل توقع الحياة).

٢- أن يكتسبوا المعرفة والمهارة (دليل التعلم).

٣- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق (دليل الناتج المحلى).

وقد انتهت إحدى الدراسات[٤٧] باستخدام عدد من المؤشرات المختارة وهى (معدل القراءة والكتابة للإناث، نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي للإناث، نسبة الحاصلات على مؤهل ثانوي أو عالٍ، توقع الحياة عند الميلاد للإناث، قوة العمل للإناث) إلى وجود علاقة طردية بين مؤشرات المرأة ودليل التنمية البشرية، كما لوحظ علاقة عكسية بين دليل التنمية البشرية ومعدل البطالة للإناث[٤٨].

المطلب الثالث: حول مفهوم التنمية المستدامة:

١- مفهوم التنمية المستدامة:

تتعدد التفسيرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فنجد أن كل التعاريف تؤكد على تقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإبقاء عليها، إلا أنه فى حقيقة الأمر لا يمكن لأى تقدير أن يكون موضوعياً ومؤكداً، وكان من نتيجة ذلك أن التنمية المستدامة من الممكن تفسيرها من وجهات نظر مختلفة[٤٩]. وسوف يتم الإشارة إلى بعض أهم هذه التعريفات:

أ- تعريف البنك الدولي:

عرف البنك الدولي التنمية المستدامة على إنها: "تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم"، وبالتالي فإن الطريقة التي يتم بها تلبية الاحتياجات المستقبلية تتوقف على الطريقة التي يتم بها تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عند تلبية الاحتياجات الحالية[٥٠].

ب- تعريف منظمة الأغذية والزراعة FAO:

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة طبقاً لوجهة نظر منظمة الأغذية والزراعة FAO بالاستناد إلى عدة عناصر وهى: الموارد المتعددة فى البيئة، احتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، التكنولوجيا والمؤسسات، أن التنمية تستند إلى بعدين جوهريين:

- سلامة البيئة (من خلال البيئة والموارد بالمعنى الدقيق)
- ورفاهية الإنسان (من خلال رأس المال البشري والتكنولوجيا والمؤسسات).

وعلى هذا فمن الممكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: " تلبية احتياجات الأجيال الحالية أو تحقيق رفاهية الأجيال الحالية، دون المساس باحتياجات أو رفاهية الأجيال القادمة. [٥١]

ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ- البُعد البيئي:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:

- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى: حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة؛ حيث إنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.
- مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
- ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.
- الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة فى الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها[٥٢].

ب- البُعد الاقتصادي:

تهدف التنمية المستدامة "Sustainable Development" بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة فى مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها فى الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم فى الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه فى الهند بـ ٣٣ مرة[٥٣].

ت- البُعد الاجتماعي:

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس فى صنع القرارات التنموية التي تؤثر فى حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات

المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال المقبلة، والتي يجب أخذ مصالحها فى الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم فى الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوبL كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – فى بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة(٥٤).

ث- البُعد التكنولوجي:

تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحول سريع فى القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحول تكنولوجي فى البلدان النامية الآخذة فى التصنيع؛ لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي - الذي تستهدفه التنمية المستدامة- وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة(٥٥).

٢- مكونات وأنماط الاستدامة:

توجد عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

أ- الاستدامة المؤسسية:

تُعنى الاستدامة المؤسسية بالمؤسسات الحكومية، وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها فى خدمة مجتمعاتها، وحتى يمكن أن تؤدي دورها فى تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات دور فى تنمية مجتمعاتها، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما مدى مشاركة القطاع

الخاص - متمثلاً فى الشركات العاملة فى المجالات المختلفة- فى خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات[٥٦].

ب- الاستدامة الاقتصادية:

توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون فى نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية؛ فالتنمية الزراعية والريفية – على سبيل المثال – تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية، وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، وعادلة من الناحية الاجتماعية، ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فقط؛ بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي[٥٧].

ت- الاستدامة البيئية:

يُقصد بالاستدامة البيئية أنها: قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية فى التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي، وذلك كحد أدنى[٥٨].

ث- التنمية البشرية المستدامة:

بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة؛ حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ إنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية[٥٩].

المطلب الرابع: نموذج مقترح لقياس تأثير تشغيل المرأة على التنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٩

تمهيد:

يعتمد منهج البحث على صياغة نموذج قياسي لاختبار الفرض العدمي القائل: «لا توجد علاقة تكامل مشترك معنوية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وعدم استقرار السلاسل الزمنية». وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات التالية:

- y التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (٪ سنوياً)
- C_1 نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٦٤).
- C_2 نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٢٤).
- C_3 العاملون فى الخدمات، الإناث (٪ من عمالة الإناث) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية).
- C_4 بطالة، شابات (٪ من الإناث فى القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاماً).

فى هذا السياق ستتم دراسة إمكانية وجود علاقة على المدى الطويل بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، إلا أن التحليل على المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية (non-stationary time series) وبخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالباً ما يكون زائفاً (spurious regression).

تعتبر السلسة الزمنية مجموعه من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر، وتعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً فى دراسة علاقة التكامل المتزامن؛ فغياب الاستقرارية يؤدى إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحراف الزائف والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، ومن أجل ذلك وجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المراد دراستها من أجل تفادي كل هذه المشاكل(٦٠).

جدول رقم (١) بيانات المتغيرات محل الدراسة

السنة	نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٦٤)	نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٢٤)	العاملون فى الخدمات، الإناث (٪من عمالة الإناث) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)	بطالة، شابات (٪من الإناث فى القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاما)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (٪ سنويا)
١٩٩٠	٢٣,١٨٣	٢٠,٣٩٨			١٦,٧٥٦٤
١٩٩١	٢٣,٢٠٤	٢٠,٣٥٦	٣٦,٧٢٩	٤٤,٧٩٤	١٩,٧٤٨٥
١٩٩٢	٢٣,٢٩	٢٠,٢٣٥	٣٧,١٣	٣٧,٩٢٦	١٣,٦٣٧٤
١٩٩٣	٢٣,٤٢٦	٢٠,٠٩٥	٤٥,٤٣٢	٤٧,٣٠٢	١٢,٠٨٩٨
١٩٩٤	٢٤,٣٥٢	٢٠,٦٣٨	٤٥,٦٢٩	٤٨,٢٨٨	٨,١٥٤٢٣
١٩٩٥	٢٢,٨٥٧	١٩,٦٩٤	٤٨,٢٧٦	٤٩,٦٢٤	١٥,٧٤٢٢
١٩٩٦	٢٢,٠٤١	١٨,٩٥٦	٤٩,٨٧٧	٤٠,٠٤٩	٧,١٨٧١
١٩٩٧	٢١,٢٤٤	١٨,٢٥٢	٥١,٤٢٩	٤٢,١٥٥	٤,٦٢٥٦١
١٩٩٨	٢٠,٤٧	١٧,٥٧٨	٥٥,٥٧١	٤١,٦٤٨	٣,٨٧٢٥٨
١٩٩٩	٢١,٥٤٤	٢٠,٨٩	٥٦,٩١١	٣٥,٧٠٢	٣,٠٧٩٥
٢٠٠٠	٢١,٥٩٩	١٩,١١٤	٥٣,٧٢٩	٤٥,٢٩١	٢,٦٨٣٨١
٢٠٠١	٢١,٧٧٨	١٧,٤٩٨	٥٧,٩٥٢	٤٧,٦٢٢	٢,٢٦٩٧٦
٢٠٠٢	٢٠,٤٨١	٢١,٤٢	٦٢,٠٧٦	٣٧,٠٦١	٢,٧٣٧٢٤
٢٠٠٣	٢٠,٩٢٣	٢١,٠٨٢	٥٤,٧٧٣	٣٩,٩٣٥	٤,٥٠٧٧٨
٢٠٠٤	٢١,٤١٤	٢٠,٧٩١	٤٧,٤٤٢	٤٦,٤١٣	١١,٢٧٠٦
٢٠٠٥	٢١,٩٥٧	٢٠,٥٥٣	٤٨,٤٣١	٥٠,٣٤٧	٤,٨٦٩٤
٢٠٠٦	٢٢,٥٥٤	٢٠,٣٥	٥٠,٦٦٣	٥٢,٥٧٤	٧,٦٤٤٥٣
٢٠٠٧	٢٤,٤٦٦	١٩,٠٨٣	٤٧,٢٨٩	٤٤,٦٩٩	٩,٣١٨٩٧
٢٠٠٨	٢٣,٢٠٥	١٩,٥٤٧	٤٨,٨٣٧	٤٨,٦٤٢	١٨,٣١٦٨
٢٠٠٩	٢٤,٤٤٣	٢٠,٤١٧	٤٨,٨١٣	٤٩,٩٨٢	١١,٧٦٣٥
٢٠١٠	٢٤,٣٣	١٨,٨٨٦	٥١,٢٠٨	٥٢,١٥٩	١١,٢٦٥٢
٢٠١١	٢٣,٧٩٦	١٧,٥٩	٥١,٥٣٦	٥٠,١٦٨	١٠,٠٦٤٩
٢٠١٢	٢٤,٣٠٣	١٨,٠٦١	٥٦,٩٠٥	٥٣,٠٢٦	٧,١١١٧٣
٢٠١٣	٢٥,٢٨	٢٠,٠٦٥	٥٢,٠٧٤	٤٨,٤٠٧	٩,٤٦٩٧٢
٢٠١٤	٢٥,٧٤٤	٢٠,٥٢٥	٥١,٧٦١	٤٤,٨٥٧	١٠,٠٧٠٢
٢٠١٥	٢٤,٤٧٥	٢١,١٢٧	٥٤,١٧٥	٤٠,٠٥٨	١٠,٣٧٠٥
٢٠١٦	٢٤,٧٢٢	٢٠,٧٠٩	٥٥,٣٩٢	٤٠,٨١٢	١٣,٨١٣٦
٢٠١٧	٢٤,٦١٤	٢٠,٤٨٤	٥٦,٢٦١	٤٠,٢٩٦	٢٩,٥٠٦٦
٢٠١٨	٢٤,٧٢٧	٢٠,٢٣٣	٥٦,٥٣٥	٤٢,٦٦	١٤,٤٠١٥
٢٠١٩	٢٤,٨٤٦	٢٠,٠٠٧	٥٦,٨١٤	٤٤,١٥٢	٩,١٥٠٥

المصدر: بيانات البنك الدولي الموقع الإلكتروني

وقبل استخدام السلاسل الزمنية، يتوجب اختبار استقرارها، وذلك بالاعتماد على اختبار (ديكي فولر المعزز لجذر الوحدة (ADF: Augmented Dickey-Fuller Test) لغرض القيام بهذا الاختبار تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)[٦١] لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير:

$$\Delta c_t = r\, c_{t-1} - \sum_{j=2}^{r} f_j \Delta c_{t-j+1} + e_t$$

$$\Delta c_t = r\, c_{t-1} - \sum_{j=2}^{r} f_j \Delta c_{t-j+1} + C + e_t$$

$$\Delta c_t = r\, c_{t-1} - \sum_{j=2}^{r} f_j \Delta c_{t-j+1} + C + b_t + e_t$$

حيث إن:

r ← عدد فترات البطاء فى النموذج والتي تحدد بحسب معايير(Akaike or Schwartz)

Δc_t ← التفاضل من الدرجة الأولى للمتغير c

لغرض دراسة العلاقة على المدى الطويل بين مجموعة من المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، تم الاعتماد على اختبار (Johansen ١٩٨٨)[٦٢]، والذي يسمح بتحديد عدد علاقات التكامل المشترك عبر حساب عدد أشعة التكامل المشترك[٦٣]، ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} A_2 \Delta Y_{t-2} + ... + A_p \Delta Y_{t-p+1} + pY_{t-1} + e$$

حيث إن مصفوفة (p) يمكن أن تكتب بالصيغة التالية:

$$p = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1}$$

حيث إن: p عدد فترات الإبطاء (Lags)

$r = R(p_p)$: رتبة الصفوفة والتي تمثل عدد علاقات التكامل المشترك

بعد اختبار جوهانسن ننتقل إلى صياغة نموذج تصحيح الخطاء (ECM)[٦٤]، فعلاقة الانحدار التي تحصلنا عليها باستخدام طريقة (OLS) يمكن أن تكون زائفة، لذلك يتم اللجوء إلى تقدير نموذج (ECM)، حيث أثبت كل من (Engle and Granger)[٦٥] إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك من خلال تمثيلها بنموذج (ECM) وفقاً للخطوات التالية:

- نفترض أننا بدأنا بالمتغيرين (Y_t, X_t) وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية: $Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t + e_t$

حيث إن: Y_t : قيمة المتغير التابع

X_t : قيمة المتغير المستقل

عندئذ يمكننا الحصول على متغير جديد يسمى بحد تصحيح الخطاء (Error Correction Term) والذي يتمثل من البواقي (Residuals) حيث يمكن اتباع الصيغة التالية: $e_t = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t$

باستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج (ECM) على النحو التالي:

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} a_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} a_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

حيث إن: (e_{t-1}) يمثل حد تصحيح الخطاء، ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل[٦٦].

اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة يتم استخدام إحصائية ($Q-Stat$) (Ljung-Gox)، وهذه الإحصائية تؤكد: $Q(m) = n(n+2)\sum_{j=1} \frac{r_j}{n-j}$,

حيث إن[٦٧]: r_j الترابط الذاتي للعينة المتراكمة، (m) التأخر الزمني

نرفض الفرضية الصفرية ونقول: أن النموذج يظهر عدم ملاءمة إذا ($Q > c^2_{1-a,h}$)، هي قيمة جدول توزيع مربع كاي بدرجات (h) من الحرية ومستوى الدلالة (α).

تكون السلسلة غير مستقرة فى حالة ($Q-Stat$) المحسوبة أكبر من (c^2) الجدولية، حيث يتم رفض الفرض العدم الذي ينص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوٍ للصفر، والعكس صحيح. ويعتمد الاختبار على الفرض الإحصائي التالي[٦٨]:

1. H_0: The series has no unit root
2. H_1: The series has a unit root
3. a =%5 *or* 0.05

جدول رقم (٢) اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات

Prob	Q-Stat	PAC	AC	*Lag*	المتغيرات
0.022	29.255	0.06-	0.182-	16	y
0.000	128.81	0.053-	0.378-	16	c_1
0.004	35.38	0.103-	0.023-	16	c_2
0.000	43.996	0.141	0.021	12	c_3
0.021	23.888	0.096-	0.134-	12	c_4

حيث يتضح لنا من الجدول رقم (٢) الآتي:

- **(y) معامل التضخم، للأسعار التي يدفعها المستهلكون (٪ سنوياً)؛**

معامل التأخير ١٦ فترة زمنية، و(c^2) المحسوبة ٢٩,٢٥ ومستوى الدلالة أقل من ٥٪ مما يدعو إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية، وعدم استقرار السلسة الزمنية، وهو ما يتضح لنا من الرسم البياني لبيانات المتغير كما بالشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٢) الاتجاه الزمني لبيانات المتغير

معامل التضخم للأسعار التي يدفعها المستهلكون

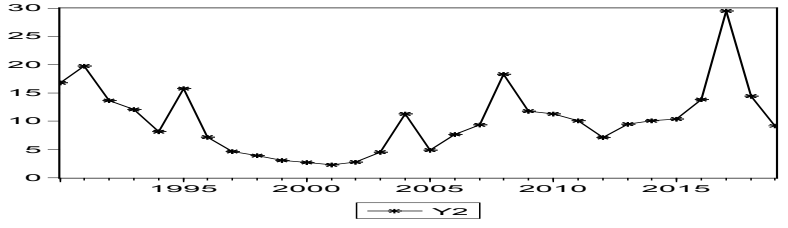

- (C_1) نسبة المشاركة فى قوة العمل إناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٦٤):

معامل التأخير ١٦ فترة زمنية، و(C^2) المحسوبة ١٢٨,٨١ ومستوى الدلالة أقل من ٥٪ مما يدعو إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية، وعدم استقرار السلسة الزمنية، وهو ما يتضح لنا من الرسم البياني لبيانات المتغير كما بالشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣) الاتجاه الزمني لبيانات المتغير نسبة المشاركة فى قوة العمل إناث

(كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٦٤)

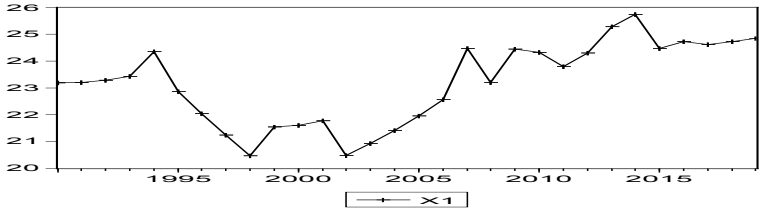

- (C_2) نسبة المشاركة فى قوة العمل إناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٢٤):

معامل التأخير ١٦ فترة زمنية، و(C^2) المحسوبة ٣٥,٣٨ ومستوى الدلالة أقل من ٥٪ مما يدعو إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود جذر الوحدة

بالسلسلة الزمنية، وعدم استقرار السلسة الزمنية، وهو ما يتضح لنا من الرسم البياني لبيانات المتغير كما بالشكل رقم (٤).

الشكل رقم (٤) الاتجاه الزمني لبيانات المتغير نسبة المشاركة فى قوة العمل إناث

(كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ - ٢٤)

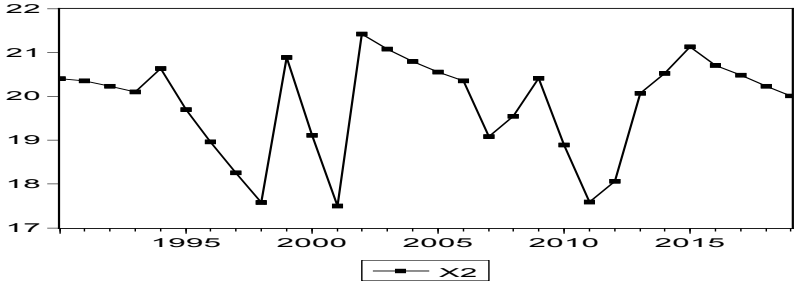

- (C_3) العاملون فى الخدمات إناث (٪ من عمالة الإناث) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)

معامل التأخير ١٢ فترة زمنية، و(c^2) المحسوبة ٤٣,٩٩ ومستوى الدلالة أقل من ٥٪ مما يدعو إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية، وعدم استقرار السلسة الزمنية، وهو ما يتضح لنا من الرسم البياني لبيانات المتغير كما بالشكل رقم (٥).

الشكل رقم (٥) الاتجاه الزمني لبيانات المتغير

العاملون فى الخدمات إناث (٪ من عمالة الإناث)

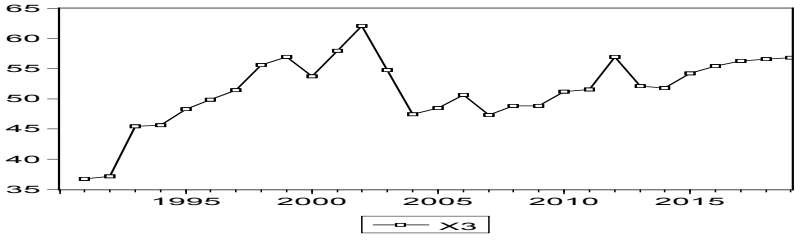

- (c_4) نسبة بطالة الشابات (٪ من الإناث فى القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاماً):

معامل التأخير ١٢ فترة زمنية، و(c^2) المحسوبة ٢٣,٨٨ ومستوى الدلالة أقل من ٥٪ مما يدعو إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية، وعدم استقرار السلسة الزمنية، وهو ما يتضح لنا من الرسم البياني لبيانات المتغير كما بالشكل رقم (٦).

الشكل رقم (٦) الاتجاه الزمني لبيانات المتغير نسبة بطالة الشابات

(٪ من الإناث فى القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاماً)

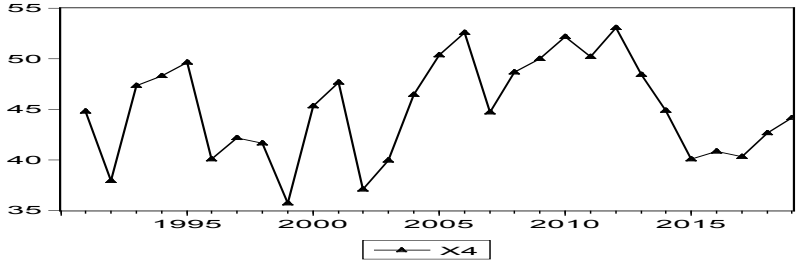

اختبار جذر الوحدة (Unit Root):

يعد(Box-Jankins) الاتجاه الزمني عبارة عن تحقيق لـ(سياق عشوائي) (Stochastic Process)، ومن أجل تطبيق طريقتهما يجب أن يكون السياق العشوائي المولد للسلسلة الزمنية مستقراً(Stationary)، ونقول عن السياق العشوائي (c_t) أنه مستقراً من الرتبة الثانية؛ إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية[٦٩]:

$$\forall \ t \in Z, EX_t^2 < \infty$$

حيث إن: T : الزمن.

- Z : مجموعة الأعداد الصحيحة.

$$\forall \ t \in Z, EX_t^2 < m$$

حيث إن: m : التوقع الرياضي وهو مستقل عن الزمن.

$$\forall\ t \in Z,\ \ \forall\ h \in Z,\ \ COV\ (c_t, c_{t+h}) = g(h)$$

حيث إن:

- $g(h)$ **: التغاير وهو مستقل عن الزمن.**
- h **: الفجوة الزمنية بين اللحظتين المأخرتين.**

نادراً ما تكون السلاسل الزمنية التي نتعامل معها مستقرة من المرتبة الثانية وفقاً للتعريف السابق.

كما إن عدم الاستقرار الذي يمكن أن نواجهه فى السلاسل الزمنية التي تمثل مشاهدات واقعية يأتي من أن هذه السلاسل إما أن تكون من نمط (TS: Trend Stationary)**، أو من نمط** (DS: Difference Stationary)[٧٠]**.**

- **النوع الأول** (TS)**: هي سلاسل غير مستقرة لها معادلة اتجاه عام محددة فضلاً عن سياق عشوائي مستقر توقعه الرياضي يساوي الصفر وتباينه ثابت.**
- **النوع الثاني** (DS)**: هي سلاسل غير مستقرة ذات اتجاه عام عشوائي وتتميز بوجود جذر الوحدة مرة واحدة على الأقل، ومن أجل جعلها مستقرة نقوم بتطبيق مرشح الفروق الأولى.**

ولاختبار جذر الوحدة قام (Dickey and Fuller) **بتوسيع الاختبار إلى سياقات الانحدار الذاتي من مرتبة أكبر من (١)، حيث يعتمد الاختبار على المعادلات الثلاثة التالية**[٧١]**:**

$$I)\quad \Delta X_t = a_1 X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

$$II)\quad \Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} B_j \Delta X_{t-j} + e_t$$

$$III)\quad \Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} B_j \Delta X_{t-j} + dt + e_t$$

حيث إن:

e_t هو سياق الضجة البيضاء، وهي سلسلة من المتغيرات العشوائية ($e_t \ , \ t \in Z$) توقعها الرياضي معدوم وغير مرتبط فيما بينها (أي تباينها المشترك معدوم) ولها نفس التباين.

وتعدم المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية على الفرض الإحصائي(٧٢):

1. H_0: series has a unit root and it is not stationary
2. H_1: series has no unit root and it is stationary
3. a =%5 *or* 0.05

وكانت نتائج التقدير التي تم الحصول عليها من اختبار (ADF) باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews-٤) لجميع المتغيرات بالجدول رقم (٣) على النحو التالي:

جدول رقم (٣) نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة

بيـــــان		المستوى			الفرق الأول			مستوى التكامل
		ثابت	ثابت واتجاه	بدون	ثابت	ثابت واتجاه	بدون	
Y	المحسوبة	٣,٠٠٤-	٣,١٠٧-	١,٦١-	٦,٧٥-			I(1)
	الجدولية	٢,٩٧-	٣,٥٧-	١,٩٥-	٢,٩٧-			
	a	٤,٦٠٪	١٢,٣٤٪	٩,٨٥٪	٠,٠٠٪			
X_1	المحسوبة	١,٢٣-	١,٩٩-	٠,٢٩	٥,٩-			I(1)
	الجدولية	٢,٩٧-	٣,٥٧-	١,٩٥-	٢,٩٧-			
	a	٦٤,٤٠٪	٥٨,١٣٪	٧٦,٤٢٪	٠,٠٠٪			
X_2	المحسوبة	٣,٦٢-	٣,٥٨-	٠,١١٩-	٦,٠٧-			I(1)
	الجدولية	٢,٩٧-	٣,٥٧-	١,٩٥-	٢,٩٧-			
		١,١٥٪	٤,٨٦٪	٦٣,٣٥٪	٠,٠٠٪			
X_3	المحسوبة	٢,٨١-	٢,٦٢-	٠,٨١	٤,٧٦-			I(1)
	الجدولية	٢,٩٧-	٣,٥٨-	١,٩٥-	٢,٩٨-			
	a	٦,٩٩٪	٢٧,١١٪	٨٨,١٣٪	٠,٠٨٪			
X_4	المحسوبة	٣,٠٨-	٣,٠٥-	٠,٣١٢-	٥,٠٦-			I(1)
	الجدولية	٢,٩٧-	١,٩٥-	١,٩٥-	٢,٩٨-			
	a	٣,٩٦٪	١٣,٧٨٪	٥٦,٣٩٪	٠,٠٤٪			

- المتغير (y) القيمة المحسوبة المطلقة ($|t^*|$) لاختبار (ADF) و للصيغة I(1) هي (-٦,٧٥) أكبر من القيمة الجدولية (-٣,٥٨) وبمستوى معنوية أقل من (٥٪)، أي: نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي يدل على استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (٪ سنوياً) من المستوى I(1).

- المتغير (c_1) القيمة المحسوبة المطلقة ($|t^*|$) لاختبار (ADF) وللصيغة I(1) هي (-٥,٩) أكبر من القيمة الجدولية (-٢,٩٧) وبمستوى معنوية أقل من (٥٪)، أي: نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي يدل على استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث) كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٦٤) من المستوي I(1).

- المتغير (c_2) القيمة المحسوبة المطلقة ($|t^*|$) لاختبار (ADF) وللصيغة I(1) هي (-٦,٠٧) أكبر من القيمة الجدولية (-٢,٩٧) وبمستوى معنوية أقل من (٥٪)، أي: نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي يدل على استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٢٤) من المستوي I(1).

- المتغير (c_3) القيمة المحسوبة المطلقة ($|t^*|$) لاختبار (ADF) وللصيغة I(1) هي (-٤,٧٦) أكبر من القيمة الجدولية (-٢,٩٨) وبمستوى معنوية أقل من (٥٪)، أي: نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي يدل على استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (العاملون فى الخدمات، الإناث (٪ من عمالة الإناث) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) من المستوي I(1).

- المتغير (c_4) القيمة المحسوبة المطلقة ($|t^*|$) لاختبار (ADF) و للصيغة I(1) هي (-٥,٠٦) أكبر من القيمة الجدولية (-٢,٩٨) وبمستوى معنوية أقل من (٥٪)، أي: نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل الذي يدل على استقرار السلسلة الزمنية للمتغير (بطالة، شابات (٪ من الإناث فى القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاماً) من المستوي I(1).

ومما سبق تصبح معادلة الانحدار التالية:

$$y = (-11.669) + 0.417371X_1 + 0.031780X_3 + 0.076712X_3 + (-0.026702)X_4 + 2.435752$$

جدول رقم (٤) اختبار جودة الانحدار

بيان	R^2	$F-Test$	DW
قيمة	٠,٧١٩٤	١٨,٣١	١,٠٣٦
مستوى الدلالة		٠,٠٠٠	

حيث يتضح لنا من الجدول رقم (٤) أن التغيرات التي تحدث فى المتغير التابع تعود بنسبة ٧١,٩٤٪ إلى التغيرات التي تحدث فى المتغيرات المستقلة، وأن العلاقة بينهما علاقة معنوية ذات دلاله إحصائية ٥٪.

المطلب الخامس: نتائج الدراسة:

توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تمكين المرآه والتنمية المستدامة، وأن التغيرات التي تحدث فى التنمية المستدامة تعود إلى التغيرات التي تحدث فى المتغيرات المستقلة - محل الدراسة - بمقدار ٩٤, ٧١٪ وذلك عند مستوى معنوية ٥٪:

أن التغيرات التي تحدث فى المتغير التابع (y التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (٪ سنوياً) ترجع بنسبة ٩٤, ٧١٪ إلى التغيرات التي تحدث فى المتغيرات المستقلة

- c_1 نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ - ٦٤).

- c_2 نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ - ٢٤).

- c_3 العاملون فى الخدمات، الإناث (٪ من عمالة الإناث) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية).

- c_4 بطالة، شابات (٪ من الإناث فى القوى العاملة من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ عاماً).

والعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ٥٪، ويمكن التعبير عنها إحصائياً بمعادلة الانحدار التالية

$$y = (-11.669) + 0.417371X_1 + 0.031780X_3 + 0.076712X_3 + (-0.026702)X_4 + 2.435752$$

المطلب السادس: التوصيات:

فى ضوء ما تمت مناقشته؛ لا بد فى النهاية على التأكيد على ضرورة رسم استراتيجية متكاملة الأركان، تقوم على عاتق العديد من الجهات، وذلك على النحو التالي[٧٣]:

(٦/أ) ضرورة تطوير سياسات الاستثمار ونظم الإدارة والتمويل وذلك من خلال: تطوير سياسات لضمان التزام القطاع الخاص بتمثيل مناسب للمرأة فى مجال إدارات الشركات؛ الاهتمام بتنوع القطاعات الاقتصادية المتوطنة بالمحافظات وجذب صناعات تستطيع خلق فرص مباشرة وغير مباشرة عبر سلاسل القيمة لتشغيل النساء؛ تفعيل السياسات والإجراءات التي تشجع النساء على إقامة مشروعاتهن الخاصة؛ التوسع فى خدمات تنمية الأعمال الموجهة للمرأة، وتطبيق نظم الشباك الواحد للمرأة المستثمرة، التوسع فى تطبيق تجارب إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادخار الإقراض الجماعي للنساء؛ تطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة، وزيادة معرفة النساء بها وتسهيل حصولهن عليها وخاصةً من خلال قنوات إلكترونية ميسرة، بما فى ذلك القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ تطوير سياسات المشتريات العامة والتوريدات بما يضمن نصيباً أكبر لمنتجات المشروعات الصغيرة المملوكة للمرأة وتعاونياتها.

(٦/ب) ضرورة حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم الخدمات المساندة وذلك من خلال: تفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها فى ما يتعلق بساعات العمل والإجازات والمساواة مع الذكور فى الأجر لاسيما فى القطاع الخاص؛ اتخاذ التدابير لضمان التزام سياسات وأنظمة الموارد البشرية بإدراج السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين فى كافة علاقات العمل، بما فى ذلك التوظيف والتدريب والترقية والأجور والحصول على المنافع وإنهاء الخدمة، كما ينبغي أيضاً أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار استحقاقات الأمومة، وآليات التظلم والإجراءات لمكافحة التحرش فى أماكن العمل؛ توفير الخدمات المساعدة للمرأة العاملة وفقاً للمادة ١١ من الدستور، مثل: توفير خدمات رعاية الأطفال (وقت لرضاعة الأطفال والحضانات)، وتحقيق الحماية لها داخل وخارج بيئة العمل[٧٤].

(٦/ج) عمل المرأة داخل المنزل وفي القطاع غير الرسمي وذلك من خلال: وضع القوانين والإجراءات التي تساعد على الحفاظ على حقوق المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمي؛ إجراء دراسات حول المساهمة الاقتصادية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر داخل المنزل، كأساس لنشر ثقافة تثمن هذا العمل؛ تطبيق نظم التشغيل المرن والعمل من المنزل لإعطاء المرأة خيار الجمع مع الموازنة بين عملها ودورها الأسري؛ حماية العاملات فى المنازل وتقنين أوضاعهن بما يكفل حقوقهن.

(٦/د) تشجيع برامج التدريب والتأهيل وتعزيز المهارات فى مختلف القطاعات وذلك من خلال: التوسع فى برامج محو الأمية الكتابية، والرقمية، والتكنولوجية للمرأة، ودمجها مع برامج التدريب المهني ورفع القدرات؛ تقديم أنواع مختلفة من التعليم الفني تتناسب واحتياجات المجتمع المصري وقدرات المرأة المصرية؛ التوسع فى برامج تأهيل المرأة المعيلة والتي تساعدها على العمل والحصول على دخل مستمر؛ إتاحة فرص التدريب ورفع المهارات للسيدات اللاتي حصلن على تعليم منخفض لتأهيلهن للحصول على عمل؛ التوسع فى برامج إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء، والاهتمام بتصميم دورات تدريبية لمعرفة كيفية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لفتح مجال للنساء للنفاذ للأسواق؛ وضع آليات لتوسيع الشمول المالي ونفاذ المرأة للخدمات المالية المختلفة؛ وضع برامج تدريب للمرأة العاملة فى القطاع الزراعي بهدف تحسين إنتاجياتها وفتح مجالات جديدة أمامها.

(٦/هـ) تعزيز عمل المرأة فى القطاع الزراعي وذلك من خلال: التوسع فى مشروعات تسهل تشغيل النساء فى مواقع مختلفة من سلاسل القيمة للإنتاج الزراعي بما فى ذلك التصنيع الزراعي؛ إتاحة مصادر للتمويل للمرأة العاملة فى القطاع الزراعي بكل أنشطته لتوسيع دورها فيه[٧٥].

قائمة المراجع

١- محمود محمد الدمرداش، "سياسات تمكين المرأة (الجزء الأول)"، مجلة مصر المعاصرة: العدد ٤٩٩، القاهرة: السنة المائة، يوليو ٢٠١٠، ص ٥٣٦ ولمزيد من التفصيل، أنظر

Kikka pielila and Jeanne vieckers, "makinh wo man matter: the rde of the U. N., London, zed Book, Itd, 1990.

سنقوم بالتركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة، وهو مفهوم حديث ظهر فى نهاية القرن الماضي وأصبح الأكثر استخداماً فى سياسات وبرامج المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كعنصر فاعل فى التنمية يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تغنيها على الاعتماد على الذات.

٢- عبير مجاهد، " مشاركة المرأة فى سوق العمل المصري ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة الأزهر: المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – العدد السابع عشر، يناير ٢٠١٧، ص ٤٣٢.

٣- المرجع السابق، ص ٤٢٤.

٤- نهى محمد، " المرأة والسياسة فى مصر: المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود"، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٤، ص ١٥.

٥- المرجع السابق، ص ١٥.

٦- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، تجربة المرأة المصرية فى الانتخابات التشريعية ... هل تتكرر خليجياً؟، الأردن: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، ٢٠٠٥.

٧- المرجع السابق، ص ص ١٦-١٧.

٨- طارق عبد العال، " حرية التنظيم والأحزاب السياسية فى مصر"، القاهرة: مركز هشام مبادلاء القانون، ص ٢٠٠٣

٩- المرجع السابق، ص ص ١٠-١٢.

Yasmin Husein Al. Jawaheri, Woman in Iraq, The Gender Impact of international Sanctions, London, 2008.

Ibid, PP 15-20

Mervat F. Hatem, Economic and Political Liberation in Egypt and the Demise of State Feminism, International Journal of Middle East Studies. 29/1/2009.

Ibid, PP 17-30.

Soad Mansour, Support of Egyptian NGos, Towords the implementation of Beijing platform Action, Arab Women Alliance, 2/28/2001.

Ibid, PP 15-20

١٠- هبة جمال الدين، " استطلاع رأى المرشحات لعضوية مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ فى المشاركة السياسية للمرأة"، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٥.

١١- المرجع السابق، ص ص ١٥-١٧.

١٢- أماني قنديل، " أساليب الإقناع والتأثير فى الحملة الانتخابية: المرأة وانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)

١٣- المرجع السابق، ص ص ٢٠-٢٥. ولمزيد من التفاصيل: أنظر

Dalta Rekha, Woman in developing countries: Assessing strategies for empowerment, London: Lynne Rienner Publishers, 2002.

١٤- نادية كاظم عنون العزاوي، " تمكين المرأة الريفية فى التنمية المستدامة فى ريف محافظة بغداد، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

١٥- المرجع السابق، ص ص ٦-١٦.

١٦- أشرف عواد إبراهيم الخرشة، "التمكين السياسي للمرأة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

١٧- المرجع السابق، ص ص ١٥-٢٥.

١٨- أمل جابر حسن خليل عفيفي، تقويم أداء الجمعيات الأهلية فى مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩.

١٩- المرجع السابق، ص ص ١-٢٠

٢٠- محمد سليمان وأحمد دراز إبراهيم، دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بقرية العصلوجي الشرقية، مؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، معهد التخطيط القومي، المركز الديموجرافي، القاهرة٢٠٠٩ .م.

٢١- المرجع السابق.

٢٢- علي مات اللوزي، " تمكين المرأة الريفية من خلال المشاريع المدرة للدخل"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨م.

٢٣- المرجع السابق.

٢٤- نشوى توفيق ثابت، " تمكين المرأة ودورها فى عميلة التنمية" ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢٥- المرجع السابق.

26 - www.social.gov.ma/or/rubriquage/www.

٢٦- مركز شؤون المرأة – غزة woman's Affairs center gaza واقع التمكين الاقتصادي للمرأة فى قطاع غزة، فلسطين: غزة – ٢٠١٤، ص ص ١٢-٢٠.

٢٧- المرجع السابق.

٢٨- المرجع السابق.

29 - Marloes Anne Huis and other, A Three-Dimensional Model of Women's Empowerment: Implications in the Field of Microfinance and Future Directions, Front. Psychol., 28 September 2017, https://doi.org/10.3389/fpsyg.2017.01678

٢٩- إحسان سعيد، "المرأة الريفية ما بين سياسات التمكين وواقع المهتمين "، القاهرة: المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون – العدد الأول، يناير ٢٠١٣، ص ٤٣-٤٤.

٣٠- د. محمود محمد الدمرداش، "سياسات تمكين المرأة وعلاقاتها بالموازنة العامة للدولة (الجزء الأول)"، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة: العدد ٤٩٩، القاهرة: السنة المائة، يوليو ٢٠١٠، ص ٥٥٢.

31 - world Bank, Trade, Investment and Development in the Middle East and North Africa", washinghton D.C., 2004, P 50.

٣١- د. محمد عبد الحميد شهاب، "تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة المصرية فى قوة العمل"، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة: العدد ٥٠١، القاهرة: السنة المائة وثلاث، يناير ٢٠١١، ص ١٥٠.

٣٢- عبير مجاهد "مشاركة المرأة فى سوق العمل المصري ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة الأزهر: المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد السابع عشر، يناير ٢٠١٧، ص ٤٢٨.

وسنقوم فى هذه الدراسة بالتركيز فقط على مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث إن التركيز على باقي المؤشرات يخرج عن نطاق هذه الدراسة.

٣٣- لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Steven Heydemann, "Poverty , Inequality , and Governance in the Arab Countries: Qbstaticles to the Emergence of a New Social Contract" , Conference on "labour , Economic Crisis and the future of Social Policy in the Arab World " (Cairo: 7-8 Guly, 2008) P.4 and etc.

٣٤- د. محمود محمد الدمرداش، " سياسات تمكين المرأة وعلاقاتها بالموازنة العامة للدولة "، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٠.

٣٥- المرجع السابق، ص ٣٤٢.

٣٦- المرجع السابق، ص ٣٤١-٣٤٤.

٣٧- المرجع السابق، ص ٣٤١-٣٤٤.

٣٨- د. السيد خاطر، " مساهمة المرأة فى التنمية البشرية فى مصر "، السجل العلمي للمؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، " التنمية البشرية فى القطاع الريفي "، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، (القاهرة: ٢٤-٢٥، سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ص ١٧٠-١٨٥.

٣٩- المرجع السابق، ص ص ١٧٠-١٨٥.

40- http://www.isesco.org.ma/pub/Arabic/tanmoust/p5.htm.

41- http://www.worldbank.org/depweb/English/sd.html.

42- http://www.are.admin.ch/miperia/ms/content/are/nachhaltigeentwicklung/brundtland-bericht.pdf?.

43- https://sustainability-excellence.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9-%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/

44- Ibid

45- Ibid

46- Ibid

47- Ibid

48- Ibid

49- Ibid

50- Ibid

٥١- ختو هاجر و رمضان نجاة، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي فى دول (MENA) دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٥، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير فى العلوم الاقتصادية – تخصص: نقود – بنوك – ومالية دولية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة الحاج بلحاج بوشعيب، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص:٥٤

52- OLS: Ordinary Least Squares.

53- Johansen, S., Statistical Analysis of Cointegration Vectors, Journal ofeconometrics dynamics and. 12, 1988, 231-254.control, Vol

54- Bourbonnais, R., Econométrie: Manuel et exercices corrigés, Dunod, Paris, 2009, 7ème éd.

55- ECM: Error Correction Model

56- Engle, R., Granger, C., Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica, Vol. 55, 1987, 251-276.

57- Ibid

58- https://www.statisticshowto.com/ljung-box-test/

59- Abdulkader Aljandali and Motasam Tatahi, Economic and Financial Modelling with EViews, A Guide for Students and Professionals, Springer International Publishing AG, part of Springer Nature 2018, p:40

60- GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed. Economica-Paris. p.152

61- HENIN P.Y. (1989), "Bilans et essais sur la non-Stationnarité des séries Macroéconomiques" révue d' économie politique – n5-p. 667,668.

62- 7Dickey D. and Fuller W.(1981) 'The likelihood Ratio Statistics for

Autoregressive Time Series With a unit Root", Econometrica ,n49: pp .1057-1072.

63- Abdulkader Aljandali and Motasam Tatahi, op. cit., p:40

٦٤- لمزيد من التفاصيل، انظر:

المجلس القومي للمرأة، " الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠" الطبعة الأولى، مارس ٢٠١٧.

٦٥- المرجع السابق، ص ص ٣٥-٣٦

٦٦- المرجع السابق، ص٣٧.

ملخص الدراسة:

يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة من أهم القضايا التي احتلت مكانةً مهمةً على قائمة الأولويات للحكومات بصفة عامة والحكومة المصرية بصفة خاصة، وذلك بعد إعلان الأمم المتحدة أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات – الهدف الخامس من السبعة عشر هدفاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030– بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة، وأساساً ضرورياً لإحلال السلام والرخاء والاستدامة فى العالم.

وهناك العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على مقدرة المرأة ومشاركتها الفعالة فى الحياة الاقتصادية على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التمكين الاقتصادي لها، ومن أهم هذه التحديات: انخفاض مشاركتها فى سوق العمل، ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث بالمقارنة بالذكور، تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة فى سوق العمل وبخاصة فى القطاع الخاص غير الرسمي.

ومن الممكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلى: اقتراح نموذج إحصائي لتوضيح أهمية العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية المستدامة فى مصر، محاولة رسم سيناريو ومقترح لتذليل هذه الصعاب حتى يمكن رفه مساهمة المرأة المصرية فى سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي لها والذي يعتبر أدلة لتحقيق التنمية المستدامة.

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها: ضرورة تطوير سياسات الاستثمار ونظم الإدارة والتمويل، ضرورة حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم الخدمات المساندة، تشجيع برامج التدريب والتأهيل وتعزيز المهارات فى مختلف القطاعات ... إلخ.

الكلمات المفتاحية:

التمكين الاقتصادي- التمكين السياسي - التمكين الاجتماعي – التنمية المستدامة – البطالة – الفقر – سياسات الاستثمار – التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية – فكر الرفاهية الاجتماعي – فكر المساواة – تأنيث الفقر.

Women's economic empowerment and its relationship to sustainable

development in Egypt
During the period (1990 - 2019)
Dr.. Lamia Mohamed Maghribi
Study summary

The economic empowerment of women is considered one of the most important issues that occupied an important place on the list of priorities for governments in general and the Egyptian government in particular, after the United Nations declared that achieving gender equality and empowering all women and girls - the fifth of the seventeen goals of the 2030 Agenda for Sustainable Development - is equivalent to Fuel for sustainable economies, and a necessary foundation for peace, prosperity and sustainability in the world.

There are many challenges that negatively affect the ability of women and their effective participation in economic life despite the efforts made to achieve economic empowerment for them. The most important of these challenges are: their low participation in the labor market, the high unemployment rate among females compared to males, and the decline in working conditions for women in the market. Work, especially in the informal private sector.

It is possible to summarize the most important objectives of the study as follows: To propose a statistical model to clarify the importance of the relationship between the economic empowerment of women and sustainable development in Egypt, try to draw a scenario and a proposal to overcome these difficulties so that the contribution of Egyptian women in the labor market and the achievement of economic empowerment can be considered as evidence for achieving sustainable development. .

The study reached many results and recommendations, the most important of which are: the need to develop investment policies,

management and financing systems, the need to protect the rights of working women and provide support services, encourage training and rehabilitation programs, and enhance skills in various sectors ... etc.

key words:

Economic empowerment - political empowerment - social empowerment - sustainable development - unemployment - poverty - investment policies - economic development - social development - Think social welfare- equality thinking - feminization of poverty.